

Distr.: General  
8 March 2002  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الخامسة

##### محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ايفاه - ابينينغ ..... (غانا)  
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

#### المحتويات

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

(ب) صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥.

## البند ١٢٠ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

(ب) صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/56/Add.5، A/56/66 و Add.1، A/56/132، A/56/436)

١ - السيدة اكوردا (مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة): عرضت تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن البيانات المالية المراجعة لصناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (A/56/5/Add.5) وتقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن تنفيذ توصياته (A/55/132) بالنيابة عن رئيس مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، وقالت إنه كان على المجلس أن يتحفظ في رأيه في مراجعة الحسابات بشأن البيانات المالية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استنادا إلى تحديد للنطاق فيما يتعلق بنفقات شركاء منفذين يبلغ مجموعها ٤٣,٥ مليون دولار. وبالنسبة لسنة ٢٠٠٠ المحاسبية، حاول المجلس أن يحصل على تأكيدات تتعلق بمراجعة الحسابات من نظم المراقبة الداخلية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل التثبت من صحة نفقات الشركاء المنفذين بدلا من الاعتماد فحسب على ما تلقاه من شهادات مراجعة الحسابات. غير أنه ارتأى أن حالة عدم التأكد فيما يتعلق بالنفقات التي تكبدها بعض الشركاء المنفذين يلزم أن تنعكس في رأي المجلس بشأن المراجعة الحالية للحسابات.

٢ - وأضافت أن المفوضية تمكنت من الحصول على شهادات مراجعة حسابات مستقلة تغطي مبلغ ٣٣٠ مليون دولار، أي ٧٩ في المائة فيما يتعلق بالنفقات التي تكبدها الشركاء المنفذون لعام ١٩٩٩، واتخذت إجراءات لتعزيز

الرقابة على أكثر من ٤٢ شريكا منفذا رئيسيا بعد أن حدد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أوجه ضعف كبيرة ومنتظمة. وقد انخفضت إيرادات المفوضية بنسبة ٢٨ في المائة منذ عام ١٩٩٦ وانخفضت الاحتياطات وأرصدة الصناديق بنسبة ٥٣ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. لذلك اتخذت المفوضية إجراءات للحد من مستويات الإنفاق والوصول بها إلى مستوى الإيرادات المتوقعة. وقد تم تكبد نفقات بمبلغ ٦٥١ ٧٨١ دولارا لشراء وحدات غير ضرورية لمشروع النظام المتكامل الخاص بها. ولدى اختيار متعهد لتنفيذ المشروع، رفضت المفوضية عطاء قيمته ٨,٩ مليون دولار لصالح عطاء قيمته ١٧,٩ مليون دولار، مع أنه ارتوي أن العطاء الأعلى أفضل بثلاث نقاط مئوية فقط من العطاء الأقل. وفي بعض البلدان التي قام المجلس بزيارتها، اشتركت المفوضية في أنشطة مثل تطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك شق الطرق وتشديد الجسور، التي يقصد بها مساعدة المجتمع بأكمله بدلا من التركيز على الاحتياجات الخاصة باللاجئين. غير أن المفوضية شرعت في عام ٢٠٠١ في إجراء استعراض للتأكد من أن الأولوية قد أعطيت لولايتها الأساسية في حدود التبرعات المتوقعة من المانحين. وأخيرا، لاحظ المجلس أنه ما زال على المفوضية أن تضع نظاما موثوقا به لكفالة الاحتفاظ بمعلومات دقيقة عن حجم وخصائص مجتمع اللاجئين.

٣ - وتمشيا مع الممارسة العادية للمجلس، سوف يقوم بمتابعة تنفيذ توصياته التي نفذت المفوضية بعضها بالفعل.

٤ - ويقدم تقرير المجلس بشأن تنفيذ توصياته موجزا لنتائج استعراضه للإجراءات التي اتخذتها المنظمات المشمولة بمراجعة الحسابات لتنفيذ توصيات المجلس ومدى امتثال المنظمات لأحكام قرار الجمعية العامة ٢١٢/٥٢ بء، وخاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى تحديد جداول زمنية لتنفيذ التوصيات، والإفصاح عن شاغلي المناصب الذين يتعين

وبالنسبة للحالات الخمس المتبقية تعذر على المنظمات تنفيذ التوصيات بعد أن تجاوزتها الأحداث.

٨ - ويحيط المجلس علماً بالطلبيّن الخاصين باتخاذ إجراءات والواردين في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/56/436). وفيما يتعلق بتوصية اللجنة الاستشارية بأن تجري مراجعة حسابات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كل سنتين، سوف يحدد المجلس المناقشات مع المفوضية خلال دورة مراجعة الحسابات القادمة، وسوف يقدم تقريراً عن نتيجة هذه المناقشات في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. وبالنسبة للطلب المتعلق بأن يركز المجلس، في تقاريره عن تنفيذ توصياته، على بيان مدى تنفيذ هذه التوصيات وعن الأثر الذي حققته، سوف يتناول المجلس شواغل اللجنة الاستشارية في تقريره القادم بشأن الموضوع، بعد مشاورات مع الإدارة.

٩ - السيد كونور (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): عرض تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن حسابات صناديق الأمم المتحدة وبرامجها عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (A/56/66 و Add.1)، وقال إن الإدارة تعقد أهمية كبيرة على تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات في حينها. وعلى سبيل المثال، تم استجابة لتوصية المجلس بوضع مبادئ توجيهية واضحة لتحديد الظروف التي بموجبها يمكن لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يقدم سلفاً من الصندوق غير المخصص للمساعدة الغوثية في حالات الكوارث، إنشاء فرقة عمل مالية ضمن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للقيام، على أساس منتظم، برصد مركز الحساب غير المخصص، واستعراض طلبات الحصول على أموال غير مخصصة، وتقديم توصيات بشأن تخصيص هذه

مساءلتهم، وإنشاء آلية فعّالة لتعزيز الرقابة فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات. ويغطي التقرير ١٥ منظمة مشمولة بتقرير المجلس على أساس فترة سنتين ويشمل تعليقات عامة من المجلس استناداً إلى أنشطته المتعلقة بالمتابعة وإلى تقارير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (A/56/66/Add.1). ويتناول التقرير التوصيات موضع التنفيذ والتوصيات التي لم يتم تنفيذها والتوصيات التي تجاوزتها الأحداث ولا يمكن بالتالي تنفيذها.

٥ - وقد كشف الاستعراض الذي قام به المجلس أنه خلال الفترة الراهنة المشمولة بالتقرير كانت هناك منظمة واحدة فقط من المنظمات الخمس عشرة هي التي لم تدرج جداول زمنية لتنفيذ غالبية التوصيات. وأوصى المجلس بأن تمثل المنظمة المعنية، وهي الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، للمطلب المتعلق بإدراج جداول زمنية لتنفيذ توصيات المجلس.

٦ - وبالإشارة إلى الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، كانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا هي المنظمة الوحيدة من بين ١٥ منظمة التي لم تقم بموافاة المجلس بمعلومات عن شاغلي المناصب الذين يتعين مساءلتهم عن تنفيذ غالبية التوصيات. وأوصى المجلس بأن تمثل المحكمة لمتطلبات تحديد شاغلي المناصب المسؤولين عن تنفيذ التوصيات.

٧ - وعلى العموم، واصلت المنظمات تشغيل آليات فعالية لتعزيز الرقابة فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات. ومن مجموع ٢٠٨ توصيات قدمت فيما يتعلق بالمنظمات الخمس عشرة المشمولة بالتقرير، تم تنفيذ ١٣٠ بالكامل، ويجري تنفيذ ٧٢، وواحدة لم يتم تنفيذها،

الحسابات المتعلقة بالبيانات المالية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أساس عدد من التجاوزات التي ظلت قائمة لعدة سنوات فضلا عما حدده من حالات خطيرة من عدم الكفاية في التحقق والتثبت فيما يتعلق بنحو ٣٢ مليون دولار من النفقات التي تكبدها شركاء منفذون. ولاحظ أيضا أن مفوضية الأمم المتحدة والمجلس قد منعا من الوصول إلى السجلات المحاسبية لبعض الشركاء المنفذين.

١٢ - ولئن كان الاتحاد الأوروبي يرحب بنجاح المفوضية في ضمان تقديم شهادات مراجعة حسابات مستقلة تشمل مبلغ ٣٣٠ مليون دولار من النفقات التي تكبدها شركاء منفذون خلال عام ١٩٩٩، فهو يعتقد بأنه ينبغي اتخاذ تدابير لتحسين نوعية الشهادات. كذلك ينبغي لإدارة المفوضية اتخاذ تدابير عاجلة وفعّالة لضمان قيام المكاتب المحلية والشركاء المنفذين بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات التي لها ما يبررها من أجل تحسين الرصد وتطبيق القواعد المحاسبية بمزيد من الدقة.

١٣ - وقال إن الحالة المالية المتدهورة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أمر يدعو إلى القلق، وينبغي للمفوضية أن تتخذ إجراءات للحد من مستويات الإنفاق لتصل إلى مستوى الإيرادات المتوقعة. وهناك مجال آخر يدعو إلى القلق يتمثل في إدارة تكنولوجيا المعلومات، وخاصة مشروع النظام المتكامل. ويأسف الاتحاد الأوروبي لعدم وجود تقييم مسبق لمزايا النظام الجديد، وارتفاع تكاليف بعض المشتريات غير الضرورية، وواقع أن مشروع النظام المتكامل ظل دون تشغيل بعد إنفاق ٨,٧ مليون دولار.

١٤ - ويلحظ الاتحاد الأوروبي بارتياح أن الغالبية الكبيرة للمنظمات الخمس عشرة الوارد ذكرها في تقرير مجلس مراجعي الحسابات قد عملت بدرجة كبيرة على تحسين معدل تنفيذها لتوصيات المجلس مقارنة بفترة السنتين

الأموال على أساس المعايير المقررة. كذلك، تعقد الآن شعبة المشتريات والشعبة القانونية العامة، عقب توصية المجلس بأن يكون هناك قدر أوثق من التنسيق بين الشعبة القانونية العامة وشعبة المشتريات، اجتماعات منتظمة لاستعراض برنامج العمل ومركز ممارسات الشراء التي تتطلب مساعدة قانونية.

١٥ - وقد أحاطت الإدارة علما بالتوصية الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن تتضمن تقارير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات المجلس، قدرا أقل من التركيز على بيان كيف تعترم الإدارة تنفيذ توصيات المجلس، وأن تشير باختصار بدلا من ذلك إلى الإجراءات المتخذة والنتائج المتحققة. غير أنه ينبغي أن يؤخذ في الحسبان أن تنفيذ التوصيات يمثل في أغلب الأحيان مجموعة من العمليات التي لا يمكن قياس نتائجها إلا على مدى فترة من الزمن. وتقع المسؤولية عن تنفيذ التوصيات، فضلا عن ذلك، على عاتق رؤساء الإدارات ومديري البرامج. غير أن الأمانة العامة سوف تقدم المساعدة عند الحاجة وستواصل رصد تقدم الصناديق والبرامج في تنفيذ توصيات المجلس.

١٦ - السيد رونس (بلجيكا): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة استونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، ولاتفيا، ومالطة، وهنغاريا، وقال إن الاتحاد الأوروبي يوافق على تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية المراجعة لصناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين فضلا عن تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن ذلك التقرير. ومما يسعد وفده أن يلحظ أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد نجحت في تخفيض مستوى النفقات في السنة الجارية والسنة السابقة التي لم ترد تقارير رصد مشاريع فرعية عنها، بمبلغ ١٨٦,٥ مليون دولار. غير أنه يلحظ أن المجلس قد تحفظ في رأيه بشأن مراجعة

تقوم به المفوضية من دور في التقسيم الدولي للعمل وينبغي عدم استخدامه كذريعة لإهمال أنشطة المفوضية غير الأساسية. ومن ضيق الأفق إلى حد ما توجيه الانتقادات إلى المفوضية على جهود تفيد المجتمع المحلي بأسره، لاجئين وغير لاجئين. وثمة حاجة إلى تنسيق جهود مختلف المنظمات الدولية لمصلحة الذين من المفروض أن تخدمهم، بدلا من التركيز بشكل ضيق على ولاية كل منها. وعلى المفوضية مسؤولية خاصة لتنسيق جهودها لتقديم حلول دائمة للاجئين، وهذا التنسيق يمثل مهمة أساسية للغاية.

١٨ - السيدة وايتز (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن مجلس مراجعي الحسابات، بوصفه هيئة رقابة خارجية للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، يقوم بدور أساسي في الجهود الجارية لتحسين الإدارة المالية لموارد المنظمة والمساءلة عنها. وقد أوصى المجلس، في التقرير المعروض على اللجنة (A/56/5/Add.5)، في جملة أمور، بتعزيز الرقابة على المكاتب الميدانية، واستعراض النفقات المرتبطة بالمشاريع، وتنفيذ مشروع نظام المعلومات المتكامل على وجه السرعة. ومن شأن هذه التوصيات الهامة، عند تنفيذها، تحسين الفعالية التشغيلية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

١٩ - ورحبت بلهجة المجاملة في التقرير، وقالت إنها تعكس علاقة العمل الإيجابية بين مجلس مراجعي الحسابات والمفوضية. غير أنها لاحظت أنه كان على المجلس أن يتحفظ في رأيه بشأن مراجعة الحسابات نظرا لعدم تمكن المفوضية من تقديم تأكيدات بأن مبلغ ٩٦ مليون دولار دفع كسلفة إلى شركائها المنفذين قد تم رصده محاسبيا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وقد نجحت المفوضية في تخفيض الأعمال المتخلفة بشأن تقارير رصد المشاريع الفرعية إلى ٨,٥ مليون دولار في حزيران/يونيه ٢٠٠١؛ وقالت إن وفدها يرحب بهذه الجهود. غير إنه لاحظ أنه تعذر التحقق والتثبت من مبلغ ٣٥ مليون دولار في هيئة نفقات أخرى

١٩٩٦-١٩٩٧. غير أنه سيكون من المفيد إذا ما أوضحت تقارير المجلس والأمين العام النتائج المتحققة في تنفيذ توصيات المجلس.

١٥ - السيدة رودزموين (النرويج): قالت إن وفدها أعرب مرارا وتكرارا عن قلقه إزاء اعتماد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الزائد على أموال التبرعات من مجموعة صغيرة من البلدان، حيث أن ١٠ بلدان فقط تقدم ٩٠ في المائة من المساهمات. والنرويج بوصفها أحد المساهمين الرئيسيين، تشعر بقلق إزاء مدى استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية في تمويل الأنشطة الأساسية.

١٦ - وأعربت عن أسف وفدها لأن مجلس مراجعي الحسابات كان عليه مرة أخرى أن يتحفظ في رأيه بشأن مراجعة الحسابات المتعلقة بصناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وقالت إن كلا من المجلس والمفوضية جدير بالتقدير لمتابعته توصيات السنوات السابقة. وقد أوضحت مراجعة الحسابات الحاجة إلى مراقبة أكثر دقة لعمليات المكاتب الميدانية والشركاء المنفذين. وإن وفدها يشعر بالقلق إزاء تعليق اللجنة الاستشارية بأن بعض الشركاء المنفذين قد قيل أنهم منعوا الوصول إلى سجلاتهم الحاسوبية (A/56/436، الفقرة ٦). وهي على ثقة من أن المفوضية ستواصل الأخذ بآليات جديدة لمعالجة هذه الممارسات وتأمل في أن تؤدي التدابير المتخذة لتحسين الإبلاغ عن النفقات ومراقبة المدفوعات المقدمة إلى الشركاء المنفذين إلى النتائج المرجوة.

١٧ - وقد قبلت المفوضية توصية المجلس بشأن ملائمة الاشتراك في مشاريع لا تساعد اللاجئين مباشرة (A/56/5/Add.5، الفقرة ١١ (هـ))، تمشيا مع سياسة المفوض السامي بالتمييز بين الأنشطة الأساسية وغير الأساسية. غير أنه ينبغي أن يكون هذا التمييز بمثابة دليل فقط لما يمكن أن

٢٤ - وفيما يتعلق بالتقرير الثاني للأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن حسابات صناديق الأمم المتحدة وبرامجها عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (A/56/66 و Add.1)، قالت إنه مما يسعدنا أن تلاحظ أن المديرين يسعون إلى تحسين عملياتهم عن طريق تنفيذ توصيات المجلس على وجه السرعة، وتحث على مواصلة هذه الجهود، لأنه ينبغي لعملية شاملة لمراجعة الحسابات أن تشمل متابعة التوصيات وتقييم فعاليتها.

البند ١٢٣ من جداول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع) (A/56/6) و Corr.1، A/56/7، A/56/16

٢٥ - السيدة زمزم سلطان (البحرين): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي تم الإدلاء به نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٢٦ - وقالت إنه لئن كان وفدها يعرب عن تقديره للجهود المبذولة في الأخذ بالميزنة على أساس النتائج، فإنه يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ورئيس لجنة البرنامج والتنسيق بشأن عدم وضوح ودقة الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز التي تتضمنها الميزانية البرنامجية.

٢٧ - وقالت إن برجة أنشطة المنظمة ومضمون النصوص السردية لأبواب الميزانية ينبغي أن تعكس أولويات الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. بيد أن ذلك لم يطبق للأسف في عدد من أبواب الميزانية ومنها على سبيل المثال الباب ٢٢ (حقوق الإنسان) والباب ٨ (الشؤون القانونية). وأضافت أن وفدها يؤيد توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بإعادة صياغة الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

تكبدها الشركاء المنفذون. وهذا معناه أن هناك ما مجموعه ٤٣,٥ مليون دولار لم تستطع المفوضية رصدها محاسبيا بالكامل.

٢٠ - ويتوقع وفدها من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تكون أكثر تشددا في مساءلة المديرين الميدانيين. ويود أن يتلقى معلومات عما تم اتخاذه من خطوات لتعزيز الرقابة على صعيد المكاتب الميدانية، وأيضا على مركز السلف المقدمة للشركاء المنفذين في الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠. وهو يؤيد توصية اللجنة الاستشارية بأن تحدد المفوضية ما إذا كان عدم سماح أحد البلدان بالاطلاع على السجلات المحاسبية للشركاء المنفذين يعكس عدم تعاون متعمد، وإذا كانت هذه هي الحالة فإنه يوافق على أن يقوم المفوض السامي بمعالجة هذه المسألة، وإبلاغها إلى الأمين العام إذا لزم الأمر.

٢١ - وقالت إن وفدها يؤيد توصيات المجلس بأن تركز المفوضية جهودها على المشاريع التي تساعد اللاجئين مباشرة وأن تكفل توفر معلومات دقيقة عن حجم مجتمع اللاجئين وخصائصه. وتود معرفة الخطوات المحددة التي اتخذتها المفوضية للامتثال لهذه التوصيات.

٢٢ - وقالت إنها تشارك المجلس قلقه من أن نظام المعلومات المتكامل ما زال لم يتم تشغيله بعد مرور ثلاث سنوات من الجهود وإنفاق مبلغ ٨,٧ مليون دولار. وينبغي للمفوضية أن تبحث النتائج التي توصل إليها المجلس في هذا الشأن وأن تمضي قدما في تنفيذ المشروع.

٢٣ - وأضافت أنه من الأمور الحيوية كفالة استخدام الموارد المقدمة من الدول الأعضاء ومن خلال التبرعات إلى المفوضية على نحو فعال وفي الأغراض المخصصة لها. لذلك يتطلع وفدها إلى التنفيذ العاجل للتوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات ويؤيد آراء اللجنة الاستشارية في هذا الشأن

العامة ٢٥٨/٥٥. وينبغي أيضا وضع معايير عادلة وواضحة لترقيات الموظفين.

٣٢ - السيد ليجابا (أثيوبيا): قال إن وفده ينضم إلى البيان الذي تم الإدلاء به نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين في الجلسة التاسعة للجنة. ومما يسعده أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ قد قدمت على شكل كراسات وفي الوقت المناسب. غير أن الأمر يحتاج إلى المزيد من التحسين في مجالات مثل توحيد المعلومات، وتوحيد التقارير عن المنشورات، ومؤشرات حجم العمل، والمقترحات المتعلقة بإنشاء الوظائف أو إعادة تصنيفها.

٣٣ - وقال إن مستوى الميزانية ينبغي أن يعكس الارتباط بين الموارد والبرامج والأنشطة المعتمدة، وينبغي أن يكون بالتالي خاليا من أي سقف تحكيمي. وأعرب عن قلقه إزاء تجميد الميزانية في السنوات الأخيرة عند المستوى الذي كان قائما منذ عقد تقريرا، وإزاء النمو الحقيقي السالب في تقديرات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وقال إنه من الممكن العمل على إحداث نمو حقيقي في الميزانية مع الحفاظ على الكفاءة. وأعرب عن تقديره لجهود الأمانة العامة لضمان انعكاس أولويات الخطة المتوسطة الأجل في الميزانية البرنامجية المقترحة. وقد كان ينبغي تخصيص المزيد من الموارد للأبواب المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما التعاون الإقليمي لأغراض التنمية. وتتطلب معدلات الشغور المرتفعة والمستمرة في إطار أبواب الميزانية المتعلقة باللجان الإقليمية، وخاصة أفريقيا، بذل جهود إضافية من جانب الأمانة العامة لتسريع عملية التعيين.

٣٤ - وتشكل الموارد الخارجة عن الميزانية حصة كبيرة من تمويل بعض الأنشطة، ولكن هذه الموارد ينبغي أن تكون استثناء وليست القاعدة، وأن تكون مجرد تكملة لموارد

في هذين البابين. ومن الأهمية بمكان أن تكون الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز متجانسة مع تلك الواردة في الخطة المتوسطة الأجل.

٢٨ - ويود وفدها أن يشهد تحسينات تدريجية في تطبيق الميزنة على أساس النتائج لجعلها أداة فعالة للإدارة وتقييم البرامج ووسيلة لضمان مساءلة الذين يشرفون على تنفيذ الميزانيات والبرامج.

٢٩ - وقالت إن وفدها يرى أن الميزانية البرنامجية المقترحة تكاد تطابق الميزانية السابقة من حيث الموارد الحقيقية، على الرغم من الزيادة الملحوظة في أنشطة المنظمة في السنوات الأخيرة. ويعتقد وفدها أن محاولة وضع أي سقف للموارد العامة للميزانية سينعكس سلبا على تنفيذ الأنشطة والبرامج المعتمدة من قبل الهيئات التشريعية للمنظمة.

٣٠ - وذكرت أن وفدها يرحب بانخفاض معدل الوظائف الشاغرة في الميزانية البرنامجية المقترحة مقارنة بالميزانيات السابقة ويأمل في أن تعتمد اللجنة الخامسة معدل الشواغر المقترح بنسبة ٥ في المائة للوظائف من الفئة الفنية و ٢ في المائة للوظائف من فئة الخدمات العامة. وينبغي التأكيد في هذا المجال على ضرورة تفادي استعمال معدل الوظائف الشاغرة كوسيلة للاقتصاد وخفض نفقات المنظمة.

٣١ - وأكدت أن البحرين تدفع على الدوام اشتراكاتها في ميزانية المنظمة بالكامل وفي حينها. وعلى الرغم من الزيادة في حصتها في الميزانية في العام الماضي نتيجة للتغيرات في جدول الاشتراكات، فما زال عدد رعاياها في الأمانة العامة يكاد يكون معدوما. وينبغي بذل جهود من أجل احترام مبدأ التوزيع الجغرافي العادل بما يتماشى مع الفقرة الثالثة من المادة ١٠١ من الميثاق، وذلك عن طريق توظيف رعايا من البلدان غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا، وفقا لقرار الجمعية

الميزانية العادية. ويشترك وفده اللجنة الاستشارية موقفها بشأن إدارة الوظائف الممولة من هذه الموارد.

٣٨ - السيد رودريغز باريلا (كوبا): قال إن وفده ينضم بالكامل إلى البيان الذي تم الإدلاء به نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ورحب بتقديم الميزانية البرنامجية المقترحة في حينها، وبالتحسينات المدخلة على وثيقة الميزانية. ومن المفروض أن تكفل الميزانية البرنامجية أن تكون لدى المنظمة القدرة على تنفيذ القرارات التي اتخذتها دولها الأعضاء، غير أنه من قبيل المفارقة أن محاولات تبذل لتقويض هذه القدرة من خلال فرض حدود تحكمية. وأكد من جديد المبدأ المعتمد في عدد من قرارات الجمعية العامة، من أنه ينبغي تزويد المنظمة بما تحتاجه من موارد لتحقيق جميع الأهداف والولايات المقررة.

٣٩ - وقال إن وفده يدعو إلى مراعاة قدر أكبر من الانضباط المالي، الذي تفهمه على أنه الاستخدام الكفؤ من جانب المنظمة للموارد البشرية والمالية المتوفرة لديها، ضمن الحدود التي قررها النظام المالي والقواعد المالية، وبلاعتراف بنظام حقيقي للمسؤولية والمساءلة لمديري البرامج. وأضاف أن مستوى الميزانية البرنامجية المقترحة أعلى بدرجة طفيفة من مثيلة في مخطط الميزانية الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢٣٣/٥٥، ولا يشمل الآثار الواقعة على الميزانية والمترتبة على توصيات فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام، أو التقرير المتعلق بأمن الموظفين أو الأنشطة الجديدة الأخرى التي قد تنشأ أثناء فترة السنتين، والتي ينبغي تمويلها حسب عمليات الميزانية المقررة في قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١. وتمشيا مع هذه العملية، ينبغي تعديل مستوى الميزانية الذي تم التفاوض بشأنه للأخذ بتقلبات العملة وأسعار الصرف في الاعتبار.

٤٠ - وقالت إن من المواضيع المتكررة في المناقشة الفكرة القائلة بإعادة تحديد الأولويات حتى يمكن إبقاؤها عند

٣٥ - وقال إنه ينبغي تطبيق تقنيات الميزنة على أساس النتائج تدريجيا على إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة، وتوخي الحرص والعناية بصفة خاصة لدى إعداد مؤشرات الإنجاز، وذلك في ضوء السمات الفريدة للمنظمة. ونظرا لأن أهداف الأمم المتحدة قد يتعذر تحقيقها في فترة سنتين وحيدة أو خطة متوسطة الأجل وحيدة، فمن المتوقع إجراء تعديلات في الميزانية في المستقبل.

٣٦ - السيدة دينيتش (كرواتيا): قالت إن الالتزامات المحددة في إعلان الألفية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في المداولات المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ولن تتمكن الأمم المتحدة من التعامل مع الجدول العالمي للأعمال ما لم تحصل على موارد كافية للميزانية، وما لم تتعاون الدول الأعضاء والأمانة العامة بالكامل. ورحبت بالأخذ بشكل الميزنة على أساس النتائج، الأمر الذي يجعل من الأسر قياس إنجازات المنظمة وفعاليتها. ويتعين رصد تكاليف الموظفين على وجه صحيح، مثلما أشارت إلى ذلك اللجنة الاستشارية. وقالت إنها تؤيد تنفيذ الإصلاح الإداري، بما في ذلك الإصلاحات في مجالات الموارد البشرية وسياسة تكنولوجيا المعلومات.

٣٧ - وينبغي أن تقدم الميزانية البرنامجية المقترحة موارد كافية لتنفيذ الأنشطة المعتمدة، بما يتفق مع الأولويات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل. وللأمم المتحدة دور هام تقوم به في حفظ السلام وبناء السلم؛ ويؤيد وفدها المرحلة الثانية من عملية إصلاح حفظ السلام، بما في ذلك تدابير تكفل سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في الميدان وفي المقار. غير أنه نظرا لأنه من المهم تحسين قدرة المنظمة على معالجة الترابط بين السلام والتنمية، فإنه ينبغي تكريس قدر أكبر من



الشأن. ويأمل أيضا في أن يعترف مديرو البرامج بالكامل بالحاجة إلى تعزيز معنويات الموظفين والنهوض بآفاق المستقبل الوظيفي، وهو يؤيد تعليقات اللجنة الاستشارية في هذا الصدد (A/56/7، الفقرة ٤٨).

٤٣ - وقال إن وفده يؤيد الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية بشأن شكل الميزنة على أساس النتائج. وينبغي أن تعكس مقترحات الميزانية في المستقبل التغييرات التي اقترحتها هاتان الهيئتان وأن تتفق كل الاتفاق مع قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٥٥.

٤٤ - ومرة أخرى يعكس مقترح الميزانية اتجاه الأمانة العامة إلى إدراج أنشطة ومفاهيم خلافية ولم توافق عليها الجمعية العامة. وعليه، فإن سرد الباب ٢٢ (حقوق الإنسان) لم توافق عليه لجنة البرنامج والتنسيق. ويعقد وفده أهمية كبيرة على ذلك البرنامج ويأمل في أن يكون من الممكن التوصل إلى استنتاجات مقبولة لدى الجميع، على أساس الولايات المقررة. ولئن كان وفده يوافق على إمكان الإدلاء بتعليقات محددة بشأن مختلف أبواب الميزانية في المشاورات غير الرسمية، فهو يعتقد أن هذه الممارسة تؤثر سلبا على الذاكرة المؤسسية للجنة عن طريق القضاء على إمكانية تسجيل هذه التعليقات في المحاضر الموجزة.

٤٥ - السيد هالبواكس (المراقب المالي): قال إنه يرحب بالتعليقات الإيجابية التي تم الإدلاء بها خلال المناقشة العامة بشأن صدور الميزانية البرنامجية المقترحة في حينها وارتفاع جودتها. وأضاف أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ هي أول ميزانية تستخدم شكل الميزنة على أساس النتائج، مما يعكس جهود الإدارة المستمرة لاعتماد نهج لعملية الميزانية يتسم بنوعية أكبر. ومن الطبيعي أن الميزنة على أساس النتائج هي عمل في طور التنفيذ. لذلك فهو

مستوى معين. ويبدو أن هناك محاولات تبذل لاستخدام الميزانية لإعادة التفاوض حول الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الأولويات المقررة في الخطة المتوسطة الأجل، التي تم قبولها بشكل شامل بوصفها التوجيه السياسي الرئيسي للمنظمة. وفضلا عن ذلك، تبذل محاولات لتحديد الأولويات ضمن البرامج لتعكس مصالح سياسية معينة، على الرغم من مقررات الجمعية العامة ذات الصلة. وقد أدت تخفيضات الميزانية التي تمت في فترات السنتين الأخيرة إلى تحويل المسؤولية عن اتخاذ القرارات بشأن استخدام الموارد من الجمعية العامة إلى الأمانة العامة، مع ما يستتبع ذلك من إعادة تحديد الأولويات.

٤١ - وبموجب الاقتراح الراهن، سوف يستمر تمويل حصة كبيرة من برنامج عمل المنظمة من موارد خارجة عن الميزانية، التي أصبحت مصدرا أوليا وليس تكميلا للتمويل في مجالات معينة. وهذا الاتجاه يؤثر سلبا على تنفيذ البرامج وتوجهاتها، وعلى مبدأ المسؤولية الجماعية للدول بموجب الميثاق، والرصد الحكومي الدولي لأداء الميزانية.

٤٢ - وقال إن الأمين العام يقترح إنشاء ١٤٢ وظيفة جديدة، وتحويل ٣٣ وظيفة، وإلغاء ١٩ وظيفة. ويرحب وفده باقتراح إنشاء وظائف من شأنها إعادة القدرة المفقودة خلال تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠. وسوف ينظر في كل اقتراح في ضوء مبرراته البرنامجية، بما في ذلك عمليات إعادة التصنيف المقترحة، وإن كان يشارك بصفة عامة الشواغل التي تم الإعراب عنها في ذلك الاتجاه. وسوف ينطوي التغيير في الترتيبات المتعلقة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إعادة توزيع الأموال بالنسبة إلى ٢١٨ وظيفة وتوفير منحة مقطوعة يتم بواسطتها تمويل الوظائف. ومن شأن هذا الترتيب أن يقلل من الشفافية في تحليل تعيين الموظفين في الأمانة العامة. ويأمل وفده في اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة لتحسين شفافية المعلومات في هذا

الدولية، فمن الممكن أن يرتفع مستوى الميزانية البرنامجية المقترحة إلى ٢,٧ بليون دولار.

٤٨ - وكما قال الأمين العام في بيانه الاستهلالي، فإن الأمانة العامة كانت تنجز أكثر بأموال أقل. غير أن قيود الميزانية سوف تضر بشكل خطير بقدرتها على إنجاز الخدمات المتوقعة منها والوفاء بولايات المنظمة. وأعرب عن ثقته في أن اللجنة سوف تضع هذه النقطة نصب أعينها لدى نظرها في مقترح الميزانية.

**البند ١٢٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢ (تابع)**

دراسة شاملة لمسألة الأتعاب التي تصرف لأعضاء هيئات الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية (تابع) (A/56/311)

٤٩ - السيد ريباتش (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه من غير الواضح لدى وفده السبب الذي من أجله تم إعداد التقرير المعروض على اللجنة. فلم يطلب أي تقرير من هذا القبيل، وليس هناك حاجة إلى أي تقرير، نظراً لأن مسألة الأتعاب ليست بحاجة إلى تناولها على سبيل الاستعجال. وإذا رغبت الوفود الأخرى في المضي في نظر التقرير، فإن هناك عدداً من النقاط يسعد وفده أن يناقشها. وإذا لم تكن هذه هي الحالة، فإنه لا يرى أي حاجة للمشاورة غير الرسمية المقررة.

٥٠ - السيد هالبواكس (المراقب المالي): قال إن الجمعية العامة قامت آخر مرة بتنقيح مستوى الأتعاب في عام ١٩٨١. وقد طلبت الإدارة إبقاء الأمر قيد الدراسة. وقد قدم الأمين العام تقريره السابق بشأن المسألة منذ سنتين، عقب طلب من بعض أعضاء الهيئات المعنية. وأوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠١-٢٠٠٢ (A/54/7)، أن الجمعية العامة قد ترغب في زيادة معدلات الأتعاب. غير أن الجمعية العامة

يرحب بالمقترحات المفيدة التي قدمتها اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق بشأن التنقيحات التي يتعين إدخالها ويتطلع إلى أن يتلقى توجيهات من اللجنة الخامسة.

٤٦ - وفيما يتعلق بمشاعر القلق من أن تصبح المنظمة مثقلة في قمتها، وقال إنه ينبغي للإدارة أن تحتفظ بهرم عملي في المنظمة. وقد تمت التوصية بعدد ٥٤ عملية فقط لإعادة التصنيف استناداً إلى جدارة واستحقاق كل وظيفة. وهي تمثل معاً مجرد ٠,٥ في المائة فقط من مجموع ملاك الموظفين.

٤٧ - وعلى نحو ما ذكر الأمين العام في تصديره للميزانية البرنامجية المقترحة، فقد تم إيلاء اعتبار أساسي لدى صياغة مقترح الميزانية، لكفالة أن يتناول نطاق الميزانية ومحتواها البرنامجي الأولويات التي حددتها الجمعية العامة، على نحو ما ورد في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. أما عن مستوى مقترح الميزانية، فقد لاحظ أن الأمانة العامة قد نجحت خلال السنوات الست الماضية في تنفيذ البرامج والأنشطة المعتمدة بدون نمو في الميزانية. فقد مكنتها تدابير الإصلاح التنظيمي والكفاءة والأخذ بالتكنولوجيات الجديدة من أن تعمل بقدر أكبر من فعالية التكلفة. ومطلوب لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، مبلغ ٢,٦ بليون دولار، بالمقارنة بمبلغ ٢,٥ بليون دولار في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ويشمل الرقم الأول مبلغ أولياً قدره ١٢٩,٣ مليون دولار لإعادة تقدير التكاليف. وسوف تقدم الإدارة إلى اللجنة مبلغاً منقحاً في أوائل كانون الأول/ديسمبر استناداً إلى أحدث المعلومات عن أسعار الصرف والتضخم. ومع الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض في القوة النسبية لدولار الولايات المتحدة إزاء العملات الأخرى، يبدو من المرجح أن المبلغ المطلوب في نهاية الأمر سيكون أعلى من الرقم الأولي. والواقع أنه ما أن يتم تحليل النفقات الإضافية لدعم حفظ السلام، واحتياجات الأمن، وتنفيذ مقررات الهيئات الحكومية

لم تنظر في تقرير الأمين العام ولم تتخذ أي قرار محدد بشأن المسألة. لذلك فإن الأمانة العامة تسعى إلى الحصول على رد واضح من الجمعية العامة عما إذا كان يتعين تنقيح معدلات الأتعاب.

٥١ - الرئيس: قال إنه قد حان للجنة أن تتخذ مقررا بشأن مسألة الأتعاب. واقترح، في ضوء الإيضاح المقدم من المراقب المالي، المضي قدما في المشاورات غير الرسمية المقررة.

٥٢ - تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

---